الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الأربعاء
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة العشرين

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد باتوكاليو (نائب الرئيس)	(فنلندا)

UN LIBRARY
JAN 09 1998
UN/SA COLLECTION

المحتويات

- المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.20
19 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-61644

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

بنود جدول الأعمال من ٤٩ إلى ٦٥، و ٦٨ و ١٤٢، و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد وكانيساو (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): حيث أن هذا هو أول بيان لوفدي أمام هذه اللجنة في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إليكم يا سيدي على انتخابكم بالإجماع رئيسا لهذه اللجنة الهامة جدا. نحن على ثقة أن هذه اللجنة، بفضل خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية، ستحقق الشيء الكثير أثناء الشهور القادمة. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين، ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي معكم في جميع الأوقات.

إنه لمما يثلج الصدر أن نرى بعد اختفاء القطبية الثنائية والحقبة الباردة، أن المجتمع الدولي يواصل السعي إلى تحقيق عالم أكثر سلما، مما يدفع بمسألة السلم والأمن الدوليين إلى مركز الصدارة. والدول الصغيرة والنامية، مثل بلدي، هي أكثر مَن يقدر الدور القيادي الذي اتخذته الدول القوية في هذا الصدد.

قد لا تبدو البلدان الصغيرة، مثل فيجي، مشاركة مشاركة تامة في عملية نزع السلاح. إن هذا لا يعني أننا لسنا مهتمين - فهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. إلا أن هذا يعزى إلى قيود عديدة، منها، على سبيل المثال، القيود المالية. ونحن، في منطقة الهادئ، ما فتئنا نتكلم باستمرار عن قضايا تتعلق بنزع السلاح، لا سيما في مجال التجارب النووية، لأننا ما فتئنا نتعرض لضررها المباشر لعدة عقود. ولكننا نشعر، بفضل التطورات الراهنة، أننا بدأنا ثانية نتنفس هواء البقاء الجديد، ولربما العيش الطويل، ونحث جميع الدول، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها، أن تبقي على التقدم الراهن، لأن هذا هو الشرط المسبق اللازم لصون السلم والأمن الدوليين، ولذلك، ينبغي أن يسعى الجميع لتحقيقه بحماس وتصميم.

يرحب وفدي بارتياح باتفاق رئيس الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تخفيض ترساناتهما النووية تخفيضا كبيرا، لا سيما اتفاق قمة حزيران/يونيه من هذا العام لإحداث مزيد من التخفيضات من الآن حتى عام ٢٠٠٣. وأملنا المضمر هو أن يتسنى إحداث مزيد من التخفيضات في المستقبل وأن تحذو جميع البلدان النووية الأخرى أيضا حذو هذين الزعيمين.

ترحب فيجي أيضا، بوصفها جزءا من منطقة المحيط الهادئ الكبرى، بالوقف المؤقت للتجارب النووية الذي فرضته كل من فرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية على نفسها. فبعد أن تضررنا من التجارب النووية لعدة عقود، نأمل الآن أن يستمر هذا الوقف إلى ما لا نهاية. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نتفق تماما مع استراليا ونيوزيلندا أن ما تتطلع إليه بلدان جنوب المحيط الهادئ هو معاهدة تدون حظرا شاملا على كل التجارب في كل الأوقات وفي كل البيئات.

وجنوب المحيط الهادئ لم ينج أيضا من ضرر الأسلحة الكيميائية. ونظام التدمير في جزيرة جونستون المرجانية لا يعدو أن يكون مثالا واحدا للمصائب التي في أيدينا. بيد أن فيجي تود أن تهنئ أعضاء مؤتمر نزع السلاح على النهاية الناجحة للمفاوضات التي طال أمدها بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. واكتمال المفاوضات الصعبة يشهد على ما يمكن أن تحققه الإرادة الدولية في التعاون من أجل مصلحة الأمن المتبادل.

إن الاتفاقيـة، بحظرها انتاج وتكديس ونقل واستعمال الأسلحة الكيميائية في ظل أية ظروف، لا بد وأن تقدم إسهاما كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأمم المشاركة مباشرة في مؤتمر نزع السلاح على إبداء التزامها بعالم خلو من الأسلحة الكيميائية بتأييدها قرارات وأعمال لجنة المؤتمر التحضيرية.

على العالم أن يعيد النظر جديا في مواقفه وسياساته تجاه عالم خال من الأسلحة النووية. ويؤمن وفدي أن القيود المفروضة على البلدان الأخرى من قبل الدول النووية المتميزة، على أمل أن يحل ذلك مشاكل الانتشار النووي، لن تحل بكل تأكيد مشكلة الانتشار. إن ما نحتاج إليه هو حل غير تمييزي، ولذلك، فإننا نطالب بحل واحد فقط - وهو إزالة جميع أسلحة التدمير الشامل، وبالتالي الأخطار المنبثقة عنها. إن وفدي يشيد بالدور القيادي الذي اتخذته الآن الدول النووية في هذا الصدد. ونحن نؤمن بأنه إذا كان الحل تمييزيا فلا يمكن وضع نهاية للانتشار.

يقدر وفدي مختلف التطورات الإقليمية التي حدثت أو تحدث الآن بالنسبة لمنع الانتشار النووي: معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة تلاتيلولكو التي انضمت إليها الأرجنتين والبرازيل وشيلي؛ وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ ومعاهدة راروتونغا التي أبرمتها بلدان جنوب المحيط الهادئ؛ وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية من جانب كوريا الشمالية والجنوبية، والتزام مختلف دول الاتحاد السوفياتي السابقة التي استقلت حديثا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية؛ وتطورات عديدة أخرى. ونحن نحث جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تستمع منهجيا لأصوات بقية المجتمع الدولي المعبرة عن القلق. وفي نفس الوقت، نحث أيضا جميع الدول النووية على مقاومة جميع أشكال الانتشار النووي.

في حين أننا نقدر شتى التطورات المتصلة بتخفيض وتدمير الأسلحة النووية والكيميائية، ونقدر أيضا التحرك لتخليص العالم من الانتشار النووي، يجب أن لا ننسى الصراعات العديدة والصراعات المسلحة الدائرة اليوم في شتى أنحاء العالم. فالصراعات المسلحة الطويلة العديدة زادت الفقر في هذه البلدان وجعلت المجاعة أكثر انتشارا، وفي النهاية، يتوقع من المجتمع الدولي ثانية توفير الغوث الضروري. والصومال نموذج لذلك.

نعلم جميعا أن الصراعات المسلحة الدائرة في العالم ما كانت لتنشب لولا توفر الأسلحة التقليدية بسهولة ويسر وتدفقها الحر بين المؤسسات و/أو الدول. إن الدول المعنية، في جميع الحالات عمليا، تعج بالأسلحة - أسلحة دخلت بصورة مشروعة وأخرى بصورة غير مشروعة. إننا نحث جميع موردي ومتلقي الأسلحة على التأكد من كون عمليات نقل الأسلحة عمليات مشروعة تتسم بالمسؤولية؛ وينبغي لكل دولة أن تطور نظما شفافة وفعالة للتحكم في العرض والطلب على الأسلحة.

يرحب وفدي بالتحرك لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ويرحب أيضا بحرص العالم المتقدم النمو على ضمان التحكم بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي. كما نرحب بالمبادرة التي اضطلعت بها البلدان الخمسة الرئيسية المصدرة للأسلحة، ويحدونا الأمل أن تؤدي جهودها إلى إنشاء نظام فعال.

توجد في منطقة المحيط الهادئ مخزونات للأسلحة الكيميائية، وتعاني منطقة المحيط الهادئ من آثار الإشعاع الذري، ويشهد على ذلك اتفاق دولة كبرى على دفع تعويضات عن آثار الإشعاع. لقد أجريت تجارب نووية عديدة في منطقة المحيط الهادئ في الماضي، وكثيرا ما أعربت منطقتنا عن رأيها بشأن هذا الموضوع في العقود الماضية. وقد يتساءل الأعضاء عن السبب. إننا نعيش في منطقة المحيط الهادئ وتعتمد دولنا الجزرية إلى حد كبير في توفير أسباب العيش على موارد المحيط. ويؤدي تلوث الهواء والماء، وتدمير موارد المحيط، على نحو منتظم إلى تدمير أسباب العيش.

وبعد تفسخ الشيوعية في أوروبا، بدأنا ندرك أن منطقتنا تصبح بشكل بطيء محل اهتمام العالم. ومن ثم ستزداد شواغلنا إذا استمر سباق التسلح النووي. ومع ذلك نشعر بالتفاؤل لأنه في ضوء التطورات الحالية والمبادرات التي اتخذتها الدول النووية فيما يتعلق بحظر التجارب النووية، ومعاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن أسباب عيشنا لن تزداد تلوثا، وأنها ستسلم بعد اليوم.

السيد ديميتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم اليوم بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال الذي يتناول موضوع تعزيز الأمن الدولي. بيد أنني أود قبل أن أتطرق إلى ذلك الموضوع أن أشير إلى الحدث الهام الذي شاركنا فيه جميعا بالأمس، وهو الاحتفال بأسبوع نزع السلاح. لقد حاز التقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، الذي قدمه الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على إعجاب اللجنة.

إن وفد بلغاريا يرحب بتقديم هذه الوثيقة الهامة باعتبارها مبادرة جاءت في آوانها، ومن المتوقع أن تعطي المزيد من الزخم للجهود الرامية إلى تكييف أنشطة الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة لعصرنا. وسوف يدرس وفدي التقرير بعناية ويخرج بوجهات نظر متروية وأكثر تفصيلا بشأنه.

مع ذلك أستطيع في هذه المرحلة أن أذكر على نحو قاطع إننا نشارك وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بأن نزع السلاح وثيق الصلة بمتطلبات الأمن الدولي. وأنه أحد الدعائم الأساسية للجهود العالمية لتعزيز السلم والأمن. اننا نتفق تماما مع الأمين العام في أن المفاهيم الثلاثة، الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط، يمكن أن تكون حجر الأساس في تعزيز الجهد الدولي في هذا الميدان.

والأساس المفاهيمي الثري الذي يوفره هذا التقرير، الذي يمكن أن يكون عنوانه "خطة تحديد الأسلحة من أجل السلم" نتوقع أن يتبعه عمل من جانب الحكومات والأمانة العامة لترسيخ المؤسسات التي تدعم الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح كما ورد في هذا المنظور الجديد.

وإذ أعود الآن إلى موضوع اليوم، أود أن أذكر أن التغييرات العميقة التي حدثت في العالم أخيرا وفرت للمجتمع الدولي فرصة فريدة لإقامة نظام عالمي جديد يبنى على أساس الأمن العالمي والتعاون فيما بين الدول. وتضطلع الأمم المتحدة، باعتبارها آلية عالمية لتنسيق مصالح وأنشطة الدول الأعضاء، بدور رئيسي في إنشاء هذا النظام الجديد.

ويعتبر تقرير الأمين العام "خطة للسلم" إسهاما قيما في عمل المنظمة ويوفر أساسا مفاهيميا لاستراتيجية شاملة لضمان وتعزيز السلم والأمن. وترحب بلادي بالأفكار التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلم ونحن مستعدون للتعاون مع جميع البلدان الأخرى في الجهود الرامية إلى تقوية قدرة الأمم المتحدة على بناء وتعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تستخدم، بالكامل، إمكانيات الميثاق في هذا الصدد.

وتؤيد بلغاريا فكرة إقامة صلات جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تناول موضوعي إدارة الأزمات وبناء السلم بعد انتهاء الصراع وذلك لتعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة.

إن هيكل الأمن العالمي والأوروبي الجديد يتسم بإجراءات ومعايير مؤسسية للسلم الجماعي، وباحتواء الأزمات السياسية، وبتسوية المنازعات. ونحن نرمي إلى الجمع بين الجهود الإقليمية والجهود العالمية في هذا الميدان.

إن بلغاريا، باعتبارها بلدا ديمقراطيا رفض النظام الشيوعي الشمولي، ستشارك بنشاط في بناء نظام عالمي وأوروبي جديد. وفي ضوء جهودنا للمشاركة في تحقيق الأمن العالمي والإقليمي، فإننا نشعر بالسرور لأن بلغاريا توصف من قبل الكثيرين بأنها "جزيرة التحول السلمي والاستقرار" في هذه المنطقة دون الإقليمية.

إن السياسة الخارجية التي تتبعها حكومة بلادي تجاه البلقان هي إحدى أبرز سمات عملية تحقيق الديمقراطية في بلغاريا. وفي هذه النقطة من التاريخ تشكل التطورات السياسية التي تحدث في البلقان أحد العناصر الأساسية للأمن الأوروبي. وتدرك حكومة بلادي مسؤوليتها، فقد أعطت سياستها فيما يتعلق بالبلقان شكلا أوروبيا عن طريق تطبيق مبادئ وآليات العملية الأوروبية في الظروف المحددة التي نشأت عن الحقائق الجديدة في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا.

إن السياسة الخارجية لبلغاريا في هذه المنطقة دون الإقليمية تتمشى مع المعايير الأوروبية. وتعارض بلغاريا بشدة الردة التاريخية وترفض المواجهة وهياكل التكتلات. إننا نستهدف خلق فرص لتعزيز العلاقات المتبادلة المفيدة مع جميع جيراننا. والحوار والتفاهم هما الأداتان اللازمتان لتحقيق هذه الأهداف وهذا يعني

حل المشكلات القائمة حاليا والتي قد تنشأ في المستقبل بالوسائل السلمية. إننا ننوي بحزم أن نعزز ضمانات الأمن الوطني لبلغاريا عن طريق تعزيز علاقات حسن الجوار مع دول البلقان الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف وقعت بلادي معاهدات صداقة وتعاون وحسن جوار مع تركيا ورومانيا واليونان. ويجري حاليا إعداد معاهدات مماثلة مع ألبانيا وسلوفينيا وكرواتيا.

وفي الميدان العسكري، يتصل الأمن الوطني لبلادي اتصالا مباشرا بتطور العلاقات الذي يوفر قدرا أكبر من الانفتاح وإمكانية التنبؤ. إننا نسعى إلى التخلص إلى الأبد من آثار عصر الحرب الباردة، ومن التراث الذي ظل لفترة طويلة مصدرا لعدم الاستقرار ولتهديد الشعوب في منطقة البلقان دون الإقليمية.

ونعتقد أنه بالإضافة إلى المعاهدات السياسية التي تشكل أساسا قانونيا لتطوير العلاقات مع جيراننا والتدابير التي تتخذ في الميدان العسكري، فإن تقديم دعم اقتصادي أكبر لبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق الاستقرار. إننا نسعى إلى تطوير أشكال جديدة للتعاون الاقتصادي. وقد اتخذنا خطوات محددة في هذا الاتجاه، بالاشتراك مع البلدان الأخرى في منطقة البحر الأسود، ومن ثم عملنا على تعزيز دور العناصر الاقتصادية في تسوية الأمور السياسية الاستراتيجية.

لقد تقدمت بلغاريا فكرة إنشاء محفل لدول جنوب شرقي أوروبا، بعد تسوية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وسيعتمد هذا المحفل ميثاقا تقر فيه بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على نحو مشترك بأنه ليست لها أية مطالب أو أطماع إقليمية. إننا نعتقد أن المنظمات التي تحظى بقدر كبير من الاحترام، مثل الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومجلس تعاون شمال الأطلسي، يمكن أن تقدم إسهاما هاما لزيادة فعالية عمل هذا المحفل.

لقد أصبحت هذه المبادرة تعرف بـ "هلسنكي البلقان". ونرى أنها توفر فرصة حقيقية لبداية جديدة في تطوير علاقات متحررة من أهواء الماضي وقبل كل شيء لا تتضمن أية مطالبات إقليمية. إن هذه المبادرة، بما تضمنته من إمكانيات إيجابية ومن اهتمام بتحقيق السلم وضمان مستقبل دول البلقان تحظى باهتمام واسع النطاق.

إن تنفيذ المبادئ الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية لمواجهة الحقائق المحددة السياسية والعسكرية والاجتماعية والبيئية في البلقان، والتي تعتبر مركز فكرة "هلسنكي البلقان" يمكن أن تستكمل بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي لبلدان المنطقة على غرار البرنامج المعروف باسم مشروع مارشال.

إن موقفنا حيال الأزمة في يوغوسلافيا والجمهوريات اليوغوسلافية السابقة التي أعلنت سيادتها عنصر جوهري في سياسة بلدي إزاء البلقان. فقد تجسدت سياستنا منذ البداية في منع انتشار الصراع والمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي.

واعترفت بلغاريا منذ ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام بجميع الجمهوريات الأربع التي أعلنت استقلالها في يوغوسلافيا السابقة وبحدودها القائمة. وبهذا نكون قد اعترفنا بحقها في تقرير المصير وحرمة حدودها وأعلنّا في الوقت نفسه أنه ليست لدينا أية مطالب إقليمية. إن احتواء الصراع الدائر ومنع انتشاره أمران بالغا الأهمية للأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية في أوروبا. ويعتقد وفدي أن إحراز مزيد من التقدم في عملية الاعتراف بالدول الأربع في الظروف الراهنة سيؤدي إلى الاستقرار في البلقان.

ومما يخدم مصلحة جميع الدول المعنية التوصل إلى تسوية مبكرة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وقد أيدت حكومتي كل الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حل لهذه المأساة المؤلمة. وبغية احتواء الصراع وتهيئة مناخ تسوده الثقة ومنع أي سوء فهم، أعلنت بلغاريا مرات عديدة استعدادها لقبول وزع بعثات من المراقبين الأجانب على حدودها الغربية. وهناك مراقبون من المجموعة الأوروبية يعملون بالفعل في بلادي. ويساعد البعض منهم في إنفاذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض الجزاءات على صربيا والجبل الأسود. وهناك مراقبون آخرون جاءوا بدعوة منا ويقومون بعمليات تفتيش موقعي للتأكد من عدم وجود استعدادات عسكرية للتدخل في الصراع في الأراضي المجاورة.

واتخذت حكومة بلغاريا التدابير اللازمة مع التقيد على نحو صارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة رغم أثرها الضار على اقتصادنا.

تسترشد حكومتي في موقفها تجاه الصراع في يوغوسلافيا السابقة بفكرة إقامة علاقات حسن الجوار وتعزيزها مع جميع دول البلقان. وتحدد هذه السياسة الطويلة الأجل موقف بلادي الراسخ المتمثل في عدم المشاركة بقوات مسلحة أو أسلحة في عمليات حفظ السلم في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وندعو جميع دول البلقان الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

وستواصل حكومتي التعاون بالكامل مع المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومؤتمر لندن.

وحيث أن بلغاريا لم تعد ترتبط بأي تكتل عسكري فإنها تسعى حاليا إلى إرساء أسس مستقرة جديدة لأمنها القومي. ونحن نرى أن الضمانات اللازمة لأمننا تتجسد في الانضمام كأعضاء كاملي العضوية في الهياكل الأمنية القائمة حاليا في أوروبا. وتدرك حكومتي تماما أن هذه العملية ستستغرق بعض الوقت.

وبلغاريا تعتمد على التعاون السياسي والأمني الوثيق في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية ومجلس تعاون شمال الأطلسي. ويعد نشاط حكومتي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى ضمان أمنها القومي. وتشارك بلغاريا مشاركة فعالة أيضا في آليات مجلس تعاون شمال الأطلسي الذي يساعد الديمقراطيات الشرقية الجديدة على الارتباط بشكل وثيق مع العالم الغربي.

لقد رحبنا بإعلان روما لحلف شمال الأطلسي الذي يكمل الروابط عبر الأطلسي بين الديمقراطيات في أمريكا الشمالية وأوروبا لأنه يضفي "بعدا شرقيا"- وهي مشاركة جديدة مع الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية. والهدف من إقامة آلية لإجراء مشاورات دورية على مستوى وزراء الخارجية أو السفراء في الديمقراطيات الأوروبية الجديدة مع مجلس تعاون شمال الأطلسي النظر في مسائل الأمن المتعلقة بالجزء الشرقي من القارة. وإننا نلمس في هذه العملية فرصة لتضييق الهوة في المفاهيم الأمنية وعدم إقامة حواجز مصطنعة داخل المشاركة الجديدة.

وبالإضافة إلى الأبعاد العسكرية والسياسية التي ينطوي عليها الأمن فستكتسي العوامل غير العسكرية أهمية متزايدة في عملية حفظ السلم.

إننا نرى أن التعاون الاقتصادي والسياسي والبيئي والثقافي وغيرها من أشكال التعاون غير العسكري بين البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية يحفز على إقامة منطقة أمن أوروبية - أطلسية بشكل تدريجي تستند إلى مبادئ الاقتصاد السوقي والتعددية السياسية والقيم الديمقراطية المعترف بها عالميا واحترام حقوق جميع الشعوب وحرياتها. وإن مصالح بلغاريا الأمنية بالإضافة إلى التغيرات الديمقراطية العميقة في بلدي تحدد مكانها في إطار هذه المنطقة. وفي الوقت ذاته، ستكون المنطقة الأمنية الأوروبية - الأطلسية جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد الذي ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع فيه بدور رئيسي في حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي السرور أن أهنئكم، باسم وفدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. كما أتوجه بتهاني الحارة إلى بقية أعضاء المكتب.

ما برحت مسألة نزع السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل مصدر قلق مستمر بالنسبة للمجتمع الدولي، وخاصة خلال فترة العداء الأيديولوجي الذي قسم العالم إلى كتلتين متناحرتين - وهي فترة

اتسمت بسباق تسلح جامح في أكثر أسلحة التدمير الشامل تطورا سواء كانت نووية أو تقليدية. ولا بد أن نسلم بأن الجنس البشري كان يعيش في ظل التهديد المستمر بوقوع كارثة نووية قادرة على تدمير كوكبنا مرات عديدة يمكن أن تتسبب فيها أبسط الحوادث العرضية.

لقد التزمت الأمم المتحدة بعد تأسيسها بفترة وجيزة، ومن خلال مختلف الهيئات التي أنشئت في وقت لاحق وحسب الاقتضاء، بمعالجة مسألة نزع السلاح في إطار التزامها بالنهوض بالسلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما كما ينص على ذلك الميثاق. وقد تم إحراز بعض النتائج الهامة خلال هذه الفترة، أما فيما يتعلق بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام فلم يتسن التوصل إلى شيء. ويعزى ذلك إلى انتهاج الكتلتين المتناحرتين سياسة توازن القوى بحجة المحافظة على السلم العالمي في حين أنها كانت تمثل في الواقع "ساسية توازن الرعب" بكل ما تنطوي عليه من مخاطر وتهديدات متأصلة في الحرب النووية التي يمكن أن تتسبب فيها*.

وفي السنوات القليلة الماضية، حين دخل العالم حقبة جديدة في نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، أصبح في مقدورنا أن نأمل في أن تتاح للمجتمع الدولي فرص كبيرة لكي يبدأ العمل بنشاط أكبر - على أساس النتائج والاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل - في كل المجالات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا العمل على مختلف الأصعدة - المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ومهما كانت معقدة - متكامل وجدير بالتشجيع والدعم من جانب المجتمع الدولي بنفس القدر من الأهمية.

وعلى الصعيد الثنائي، لا بد لنا أن نشير إلى أن التوقيع على معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا في عام ١٩٨٧ قد أعطى زخما كبيرا للمفاوضات الصعبة والشاقة بشأن تخفيض الأسلحة النووية في كلا البلدين. وأن ما تبع ذلك من اتفاقات، بما في ذلك الاتفاقات الهامة التي أعلنت في حزيران/يونيه الماضي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فتحت آفاقا جديدة أمام نزع السلاح النووي الكامل - وهو أمل كبير ينشده المجتمع الدولي بأسره. ويحدو وفدي أمل وطيد بأن تنضم دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إلى هذه العملية بحرية في الوقت المناسب بحيث يتسنى لنا في النهاية التحرك صوب عالم خال من الأسلحة النووية في مناخ يسوده انفراج دولي حقيقي.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا).

إن الإزالة التامة والشاملة للأسلحة النووية في العالم لن يكون لها أي معنى إذا لم تعمل جميع الدول، ولا سيما الدول النووية والدول النووية المحتملة، على وضع حد لتجاربها الهادفة إلى تصنيع أسلحة جديدة أو تحسين ما لديها لتصبح أكثر تطورا وأكثر فتكا على الإطلاق. وفي هذا الصدد، يكتسي مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء أهمية أساسية. إن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما فكرة انعقاد هذا المؤتمر في غضون السنة القادمة، بعد استكمال جميع التحضيرات الضرورية. وفي هذا الصدد، ينبغي علينا أن نشيد ببعض الدول النووية التي فرضت على نفسها من جانب واحد وقفا للتجارب النووية. ويأمل وفد بلادي أن تبادر الدول الأخرى التي لم توقف تجاربها حتى الآن إلى الانضمام إلى تلك الدول لكي نتمكن أخيرا من تحقيق وقف تام ونهائي لهذه التجارب.

ولا يمكن لنا أن نضمن حقا النطاق العالمي والطابع غير التمييزي للمعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية إلا بعد أن نحقق إزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة والتخلص من هذه التجارب في نهاية المطاف، وينبغي لنا أن نقر، بأن هذه المعاهدة تعمل في الوقت الحاضر لصالح الدول الحائزة على هذه الأسلحة وتشجع البلدان التي يحتمل أن تصبح دولا نووية على إجراء البحوث والتصنيع. وبالتالي علينا جميعا الخروج من هذه الحلقة المفرغة.

وإذ نتداول الآن بشأن نزع السلاح، فلا شيء يبعث على الارتياح أكثر من أن نعلم أن مسودة الاتفاقية الخاصة بحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة قد تم الانتهاء منها وستقدم عما قريب إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية كي يصار إلى اعتمادها. إن وفد بلادي يرحب بحرارة بهذا الإنجاز ويود أن يشيد بواضعيها - أي رئيس وأعضاء اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف - على هذه النتيجة القيمة. ومن المستصوب جدا أن التنفيذ الفعال للاتفاقية، بعد دخولها حيز النفاذ، ينبغي أن يعطي بالتأكيد حافزا للمفاوضات الأخرى متعددة الأطراف بهدف إبرام اتفاقات في أقرب وقت ممكن تتعلق باتفاقات خاصة بحظر طائفة أخرى من أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. إلا أن وفد بلادي يتشاطر القلق الذي ينتاب غالبية البلدان النامية بشأن تنفيذ بعض مواد هذه الاتفاقية حيث أن تأويلها التمييزي قد ينتهك السيادة الوطنية لتلك البلدان ويعيق تطورها، خصوصا في مجال نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية.

ويولي وفد بلادي أهمية خاصة لمسألة نقل الأسلحة، علاوة على الشفافية والرقابة على الأسلحة. إن هاتين المسألتين مترابطتان في الواقع ترابطا وثيقا، ولكي تتسنى الاستفادة من مساهمتهما الفعالة في

النهوض بالسلم والأمن الدوليين وصونهما، فينبغي عدم تطبيقهما على المستخدمين المحتملين فقط لهذه الأسلحة. إذا كان الصوماليون يلامون على الحرب الأخوية الناشبة بينهم وسكان البوسنة والهرسك يلامون على الصراع العرقي فيما بينهم، فينبغي علينا أن نلقي بلوم أكبر على الذين يمدونهم بالأسلحة - وبالعودة قليلا إلى الوراء - على الذين يصنعون تلك الأسلحة. إن الشفافية والرقابة على الأسلحة ينبغي أن تشمل جميع القطاعات، بدءا بمرحلة الأبحاث وحتى مرحلة الاستعمال مزودا بالإنتاج والتكديس والنقل (سواء كان تجاريا أو مجانيا، علنيا أو سريا) وبالتخزين، وينبغي أن تطبقا على جميع فئات الأسلحة، بما فيها تلك التي أعدت للاستخدام في الفضاء الخارجي. ولن يكون للتسجيل أي معنى حقا ما لم تقبل جميع الدول بمبدأ الشفافية والرقابة الذي أتيت على ذكره.

إن السلم والأمن الدوليين لا يقومان على الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح فقط. فما دام الملايين من البشر يعانون من سوء التغذية والمجاعة والمرض وعدة ملايين غيرهم يعيشون في فقر مدقع، فلا يمكن لنا أن ندعي بأن السلم والأمن في العالم سيتحققان. ولذلك فإن الجهود الجارية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ينبغي أن تسير يدا بيد مع الجهود الهادفة إلى معالجة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. فالموارد المفرج عنها من خلال خفض الأسلحة في الشمال يمكن أن تسهم إسهاما أكثر فعالية في تنفيذ برامج مساعدات التنمية في الجنوب، حيث لم تعد البلدان بحاجة إلى جيوش تتجاوز طاقة مواردها وحاجاتها الدفاعية الفعلية في عالم يزداد تكافله وتعاونه.

وبوحي من هذه الروح، وفي هذا الإطار الجديد، فإن بلادي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ضمت جهودها إلى الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان الأخرى في منطقتنا بهدف تعزيز التفاهم المشترك والثقة والتعاون وذلك من خلال انضمامها مؤخرا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٧٦. وبهذه الطريقة، تعتزم بلادي أن تسهم مع البلدان الأخرى في بناء سلم إقليمي حقيقي ودائم وإرساء الاستقرار على أساس نتمكن معه من تكريس الجزء الأكبر من مواردنا المالية وثرواتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفع مستوى المعيشة لشعبنا بأجمعه.

السيد فاسكيز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد العربي على انتخابه لمنصب رئيس اللجنة الأولى في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إننا نؤيد فكرة توحيد البنود الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي في المناقشة العامة. ولذلك نود أن نطرح بعض الاعتبارات التي تقع في نطاق هذا المجال.

وفي الوقت الراهن فإننا في غمرة بناء نظام ما بعد الحرب الباردة. والأمر يعود لكل واحد منا بأن يضطلع بدور في تصميمه وفي ضمان احترام بعض المبادئ الأساسية كالديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان*.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

إننا نعيش في عالم متغير باستمرار. ونعتقد أن الجنس البشري يقف الآن أمام نافذة فرص لا مثيل لها من قبل. والتحدي الذي يمثله العقد الأخير من هذا القرن هو هل سنستطيع أن نفتح هذه النافذة ونستكشف فرصها الجديدة أم لا. وإن حكومة بلادي لها رأي إيجابي إزاء التغييرات الجارية، وهي عازمة على التعاون في بناء هيكل عالمي جديد.

إن الأزمة الخطيرة في يوغوسلافيا سابقا، وتجدد النزعة القومية والصراعات الإثنية القديمة، يوضحان أنه لا يزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه قبل أن نحقق الاستقرار الذي نبتغيه. ولكن، إجمالا، نعتقد أن العالم أحرز تقدما نحو تحقيق هذا الهدف.

ففي مجال نزع السلاح النووي كانت النتائج المحرزة خلال السنة الماضية مصدرا للتشجيع. وتواصل الدولتان النوويتان الرئيسيتان جهودهما الثنائية المستمرة لتخفيض الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، هناك اتجاه عام نحو تخفيض عدد التجارب النووية.

إن حكومة الأرجنتين تؤيد بقوة واقتناع أكبر من أي وقت مضى نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي، وتؤيد على نحو قاطع مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبالنسبة لنا، إن الفعالية العملية لآلية ميثاق الأمم المتحدة واحترامها مهمان لسببين. أولا، أن هذه الآلية حيوية للبشرية جمعاء، لأنه سيكون من الصعب علينا في غياب السلم والأمن أن نعالج بفعالية المشاكل الرئيسية التي تواجهنا. ثانيا، وبتحديد أكبر، أن آلية الميثاق حيوية لمصالح الأرجنتين الملموسة والفردية. وفوق ذلك، فإن أهداف النمو والتنمية لا يتوقفان على جهودنا وحدها، وإنما تعتمد أيضا على مناخ الانفراج والتعاون الدولي. هذا هو السياق الذي يحظى فيه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بأهمية بالغة.

إن الدور الهام الذي تقوم به الأرجنتين في قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا وفي عمليات حفظ السلام الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة يساعدنا على فهم موقف حكومتنا. ونعتقد أن كل بلد يجب أن يتحمل واجب الإسهام بنشاط في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولهذا السبب نقوم بإدخال إصلاحات في هيكلنا العسكري لنكون على استعداد أفضل للمشاركة في عمليات حفظ السلام على أساس منتظم. وإن موقفنا السياسي من هذا الموضوع واضح.

إننا مهتمون اهتماما كبيرا بالأفكار والمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277). وتستحق هذه الأفكار والمقترحات دراسة دقيقة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي. وأود هنا

أن أذكّر بالاقتراح الذي تقدمت به البلدان المشتركة في جهاز التشاور وتنسيق السياسة المعروف باسم فريق ريو. فهذه البلدان ترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تولي اهتماما كبيرا بتلك الوثيقة.

من الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعالج بمفردها كل صراع دولي على حدة. لذلك، ثمة حاجة الى تعزيز الآلية الإقليمية. وفي هذا الصدد، نشارك جيراننا في الإسهام في تعزيز جهاز دون إقليمي.

إن مناخ الوئام والتعاون السائد في بلدان مخروط أمريكا الجنوبية يعد مثالا واقعيا أمام العالم. وقد ساد هذا المناخ نتيجة إبرام الاتفاقات الواعدة بشأن التكامل الاقتصادي، مثل اتفاق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، أو "ميركوسور"، وكذلك نتيجة لوضع تدابير للنهوض بالثقة والشفافية في مجال الأمن. وتتخذ بلداننا موقفا حازما موحدا في النضال ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل. وفي حالة الأرجنتين، وكما قال وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة، فإن التزامنا يشكل أحد الأعمدة الرئيسية لسياستنا الوطنية وقد اثبتناه مرارا بالأعمال الملموسة.

ومن الإنجازات الملحوظة بصفة خاصة النجاح الذي تحقق في مجال العلاقات بين الأرجنتين والبرازيل. ففي غضون فترة تقل عن السنتين وقّع البلدان اتفاقا ثنائيا بشأن الضمانات النووية، وأنشأنا نظاما ثنائيا لحصر المواد النووية والرقابة عليها، ووقعنا اتفاقا بشأن الضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - صدقت عليه بلادي بالفعل - ووقعنا بالاشتراك مع شيلي على اتفاق لحظر الأسلحة الكيميائية في المنطقة دون الإقليمية، ونجحنا في سعينا الى إدخال تعديلات على معاهدة تلاتيلولكو بما يسمح بسريانها الكامل. وقد أسهمت هذه العملية السريعة إسهاما رئيسياً في إزالة أسلحة التدمير الشامل من منطقتنا الى الأبد.

وقد كانت التغييرات التي أدخلت على معاهدة تلاتيلولكو إيجابية للغاية. فقد أدخلت ضمانات تتعلق بآلية الرقابة وعمليات التفتيش بالتحدي وحماية الأسرار التكنولوجية. ولهذا السبب التزمت كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي بالرد إيجابيا عن طريق سن تشريعات فورية توافق على هذه التعديلات. ونحن واثقون من أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأكملها ستتمتع في غضون أشهر قليلة بالحماية في إطار منطقة خالية من الأسلحة النووية فعالة بالكامل.

والعنصر الهام الآخر هو ما يسمى بإعلان مندوزا الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بشأن الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، الذي يتفق اتفاقا تاما مع مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي جرى مؤخرا التفاوض بشأنها في جنيف. وتؤيد الأرجنتين تلك الاتفاقية التي تشكل نجاحا واضحا في النضال ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وعلى المستوى دون الإقليمي أيضا، يظهر التزام الأرجنتين الثابت إزاء عدم الانتشار في مرسوم ينظم الصادرات الحساسة النووية والكيميائية والبكتريولوجية ومعدات القذائف. ويرسي هذا الصك مبادئ إرشادية صارمة ويقضي بالحاجة الى رخص التصدير. كما أنه يدمج اتفاقات دولية هامة، مثل نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف وما يسمى بالقائمة الاسترالية للمواد الكيميائية، في النظام القانوني الأرجنتيني. وهذا يعد دليلا آخر على أن الأرجنتين ستنسق بين الإجراءات التي تتخذها من جانبها في مجال عدم الانتشار مع البلدان الأخرى التي تنتهج نفس النهج.

وحول موضوع عدم الانتشار أيضا أود أن أؤكد أن الأرجنتين تعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بدور متزايد النشاط في هذا المجال. وإننا نؤيد المقترحات ذات الصلة التي قدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤيد التعاون الوثيق بين الوكالة ومجلس الأمن.

وتولي الأرجنتين أولوية لبند الوضوح في مسألة التسلح. وإن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٦/٤٦ لام يمثل، في رأينا، نقطة بداية في عملية من شأنها أن تسهم في زيادة القدرة على التنبؤ، وأن تسهم بالتالي في توطيد السلم والاستقرار في الساحة السياسية الدولية.

وإن سجل الأسلحة التقليدية الذي وضعه الأمين العام ويقوم على رعايته يمثل أداة مفيدة أيضا ينبغي لجميع الدول أن تسهم فيها بوصفها آلية للإنذار المبكر وبوصفها أيضا وسيلة ملموسة لتعزيز الإرادة السياسية لدى الدول على تحقيق التقدم عن طريق التعاون، بغية تجنب سوء التفاهم وعدم المساس بالحق المشروع في الدفاع عن النفس المكرس في الميثاق.

ويود وفد الأرجنتين أن يعرب عن ارتياحه إزاء التقرير الذي قدمه فريق الخبراء التقنيين الحكوميين الذي قام، في ظل الرئاسة الفعالة للسفير فاغنميكر ممثل هولندا، بوضع الإجراءات التقنية اللازمة للتشغيل السليم للسجل وطرق ووسائل توسيعه.

وإن جهود اليابان الرامية الى تنظيم اجتماع في طوكيو تشارك فيه جميع البلدان الممثلة في الفريق والبلدان الأخرى المعنية بهذه العملية تستحق أيضا تقديرنا.

ونعتقد أن الأرضية جاهزة الآن لاتخاذ الخطوات الأولى نحو تبادل المعلومات حول نقل الأسلحة التقليدية. فالعملية التي نحن مقدمون عليها الآن إما ستكون لها أهمية تاريخية أو سيكون مصيرها فشل آخر، فشل يمكن بل ويجب تجنبه.

وعلى مؤتمر نزع السلاح مسؤولية لا يمكن انكارها في هذا الصدد. واتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يُسعدنا أن نعرضها على الجمعية هذا العام لن تستنفذ الموارد البشرية والمادية لجهاز جنيف، الذي سيتمكن الآن بطريقة منهجية بتصميم معالجة البند الجديد في جدول أعماله، وهو "الوضوح في مجال التسلح".

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بناء عالم جديد تعمه الحرية والسلام رغبة يتوق إليها كل البشر وهدف يجب التوصل إليه من خلال الجهود المشتركة.

ولما كانت الأمم المتحدة تعتبر السلم والأمن الدوليين مثليها الأعليين، فإنها تبذل الجهود المستمرة منذ إنشائها لتحقيقهما. وعملية التسوية السلمية لمسألة كمبوديا والآفاق التي تبشر بالخير للوحدة الوطنية والسلم والاستقلال والسيادة في ذلك البلد أمثلة على جهود الأمم المتحدة هذه.

ولئن كانت الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب قد انتهتا، فإن الصراعات العرقية والمواجهة بين الشمال والجنوب تتزايد. وتجري تهيئة مناخ يُشجع على الحوار والمفاوضات العالمية، إلا أن تهديد السلم والأمن لا يزال قائما. وبسبب اختلال ميزان القوى بدأنا نرى ظهور اتجاهات جلية صوب السيطرة من خلال قمع البلدان الأخرى بالقوة وصوب جعل العالم عالما ذا قطب واحد.

ومن المتطلبات الأساسية للسلم والأمن الدوليين كفالة السيادة السياسية لجميع البلدان والمساواة بينهم في السياسية الدولية من خلال إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية. ومن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة أن يعيش الناس في سلم وحرية ويحققوا الازدهار للجميع من خلال العلاقات الدولية الديمقراطية العادلة. و "السلم" الذي يسمح بالسيطرة والخضوع لا يمكن أن يعتبر سلما حقيقيا. وما دامت هناك مناورات لانتهاك سيادة بلدان أخرى فمن المحتم أن تناضل الشعوب ضدها وأن يلحق الضرر بالسلم والأمن الدوليين.

كل البلدان والشعوب لها الحق في اختيار أيديولوجياتها ونظمها الاجتماعية والسياسية وتطويرها بما يتفق مع الواقع والظروف التاريخية لكل بلد. ولكن هناك اليوم اتجاه في العلاقات الدولية ينتهك بلد بمقتضاه سيادة بلدان أخرى، بل ويطيح بأنظمتها الاجتماعية والسياسية ويدمرها، وبذلك يفرض أيديولوجيته وآراءه وقيمه على تلك البلدان. ويؤدي هذا بدوره إلى الريبة السياسية والمجابهة العسكرية بين البلدان والأمم، كما يمكن أن يقود البلدان من حالة الانفراج إلى حافة الحرب بالتعجيل بسباق التسلح.

والقوات الأجنبية والقواعد العسكرية الموجودة في دول أخرى، وهي تركة الحرب الباردة، تمثل تحديا لتطلعات الشعوب إلى بناء مجتمع دولي ديمقراطي جديد. وفرض أي بلد لنفسه كقوة شرطة دولية ونشره قواته في بلد آخر بذريعة منع الحرب لهو انتهاك لسيادة ذلك البلد وكرامته. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يحق لأي بلد أن يسعى إلى الهيمنة الإقليمية أو أن يحاول الحصول على منطقة نفوذ أو أن يضع قواته أو قواعده العسكرية في بلدان أخرى.

ولما كانت العلاقات الدولية تتسم بالترابط المتزايد، فإن صيانة مبدأ العدالة في الحلول الثنائية أو متعددة الأطراف للقضايا الدولية أصبحت أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

إن العالم لن يتمتع بالسلم على الإطلاق ما دامت بعض البلدان يُسمح لها بأن تمارس التعسف وتحصل على امتيازات خاصة في الشؤون الدولية. فكل البلدان سواسية، بغض النظر عن الحجم أو مستوى التنمية. وكلما كبر البلد زادت مسؤوليته في أن يكون مخلصا لمبدأي المساواة والعدالة الدوليين.

إن رغبة الشعوب في السلم والأمن الدوليين تنصب الآن على مسألة إضفاء الصبغة الديمقراطية على الأمم المتحدة، وهي المنظمة الرئيسية للتفاوض بشأن القضايا العالمية، وعلى زيادة فعاليتها وتوسيع نطاق دورها. وإعادة تشكيل الأمم المتحدة بطريقة ديمقراطية وسيلة عملية لإنهاء التعسف والامتيازات وحل المسائل الدولية حلا عادلا يتفق ومصالح أغلبية البلدان.

لقد طرحت مؤخرا اقتراحات بنّاءة مفصلة للإصلاح الديمقراطي للأمم المتحدة وسط اهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي.

وطريق ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية التي تحتل وضعا جوهريا في شمال شرقي آسيا هو في نهاية المطاف التوصل إلى إعادة توحيد كوريا. وقد جذبت الأحداث غير المتوقعة التي وقعت في شبه الجزيرة الكورية هذا العام اهتمام العالم إلى الحالة في تلك المنطقة. والآفاق الساطعة لنزع السلاح والانفراج في شبه الجزيرة الكورية ولإعادة توحيدها وضحت تماما بتنفيذ اتفاق المصالحة وعدم العدوان والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب والإعلان المشترك لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

والتزام الشمال والجنوب بعدم قتال أحدهما الآخر وبالعمل معا صوب إعادة التوحيد الوطني أثبت أنه لا القوات الأجنبية ولا الخلافات في الأيديولوجية أو الأنظمة يمكن أن تبث الفرقة في صفوف أمتنا، كما وضح أن الكوريين من الشمال والجنوب هم الخبراء في المسألة الكورية، وأن ما تريده أمتنا، على أي حال، هو تحقيق السلم وإعادة التوحيد بواسطة قوتها الذاتية المستقلة.

والمهم اليوم، في حل مسألة إعادة التوحيد، هو الجهود المشتركة التي يبذلها الشمال والجنوب بغية التنفيذ الكامل للاتفاق والاستمرار في قيادة الأمة صوب إعادة التوحيد من خلال الاتحاد الكونفدرالي. ومن الأهمية بمكان، في تنفيذ الاتفاق بين الشمال والجنوب، أن ننبذ أي تدخل خارجي فيما يتعلق بموقفنا المستقل، وهو المبدأ الأساسي للاتفاق.

إن الاستقلال قوام حياة البلدان والأمم مثلما هو قوام حياة الإنسان. والتغيرات التي حدثت مؤخرا في العلاقات الدولية زادت من ترسيخ تصميم شعبنا على الاستقلال وجددت ثقته في نظام اشتراكي يختاره بنفسه.

واليوم، وفي ظل الاتجاهات الراهنة نحو الحوار والمصالحة والديمقراطية في العلاقات الدولية، فإن طريقة التفكير البالية المتمثلة في السعي وراء المصالح الذاتية من خلال انتهاك استقلال بلد آخر بممارسة الضغط واستخدام القوة لن تقنع أحدا.

والمهمة الرئيسية الملقاة على عاتق بلدي الآن هي استكشاف طريقة إعادة التوحيد السلمي العادل. ونحن نعرض اقتراح إعادة التوحيد عن طريق اتحاد كونفدرالي يقوم على أساس أمة واحدة، ودولة واحدة، ونظامين، وحكومتين في ظل الظروف المحددة السائدة في شبه الجزيرة الكورية، التي توجد بها أفكار وأنظمة مختلفة.

ونستطيع القول إن المشاكل الأساسية تحل بتحقيق إعادة توحيد البلد عن طريق إنشاء اتحاد كونفدرالي، حيث تشكلت لجان مشتركة في مجالات الشؤون العسكرية والاقتصادية وبدأت العمل وفقا لشروط الاتفاق بين الشمال والجنوب.

وستبذل حكومة جمهوريتنا قصارى جهدها في سبيل التوصل إلى هدفنا النهائي، وهو إعادة التوحيد عن طريق مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاق بين الشمال والجنوب وعملية إعادة التوحيد التي بدأت بالفعل.

وهناك مسألة عاجلة ينبغي حلها اليوم فيما يتصل بضمان السلم على شبه الجزيرة الكورية وهي الإنهاء القانوني لحالة الحرب التي استمرت حتى اليوم ٤٠ سنة منذ إيقاف الحرب الكورية المؤقت.

وفيما يتعلق باتفاق الهدنة، فإنه ينص على وقف الأعمال العسكرية للأطراف المتحاربة ولكنه لا ينص على إنهاء حالة الحرب من الناحية القانونية. وتؤدي مثل هذه الهدنة الى حالة شاذة للغاية حيث نجد أن راية الأمم المتحدة يساء استغلالها كرمز لأحد الأطراف المتحاربة على خط التقسيم العسكري لشبه جزيرة كوريا. إن هذا يلحق ضررا بالغا بصورة الأمم المتحدة.

إن عبارة "قوات الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية مجرد رمز، فهذه القوات في الواقع لا صلة لها بالأمم المتحدة على الإطلاق. ومن الجلي تماما أن هذه الحالة الشاذة لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك. وإذا أنزلت راية الأمم المتحدة على خط التقسيم العسكري واتخذت التدابير لسحب قيادة الأمم المتحدة، فإن هذا سيهيئ الظروف التي يستطيع في ظلها بلدي أن يشارك على نحو أكثر فعالية في أنشطة الأمم المتحدة وأن يسهم أيضا في إعادة توحيد كوريا سلميا وفي السلم العالمي.

إن الطرفين القانونيين المعنيين في الحرب الكورية هما، بطبيعة الحال، بلدي والأمم المتحدة، لكن من الواضح أمام العالم أن الطرفين المعنيين الحقيقيين هما بلدي والولايات المتحدة.

وأتوقع من المجتمع الدولي أن يولي هذه القضية اهتماما وثيقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن خالص التهاني للسيد العربي لانتخابه رئيسا لهذه اللجنة الهامة وكذلك لبقية أعضاء المكتب.

مرة أخرى، نجتمع في وقت نرى فيه الأمل والخوف يمتزجان على جدول الأعمال الإنساني: الأمل في أن عالم التنور والتغير السياسي فيما بعد الحرب الباردة قد يؤدي الى مستقبل أكثر أمنا للإنسانية جمعاء؛ والخوف من أن الكراهيات الطائفية والدينية الضيقة التي تفجرت في شكل صراع عنيف متكرر قد تؤدي الى مزيد من المعاناة وتفكك المجتمعات. صحيح أن عدم اليقين وزعزعة الاستقرار وعدم التنبؤ بالمستقبل هي علامات هذا العصر. مع ذلك فقد تحقق منذ اجتمعنا آخر مرة، تقدم في الإدراك السياسي لمتطلبات السلم الحقيقي.

إن الفهم الجديد للأمن، المعلن في اجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، يشكل موضوعا لا بد من تطويره. وقد أصدر زعماء العالم إعلانا يحتوي على هذا التحليل الجديد:

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن". (S/PV.3046، ص ١٤٣)

وهكذا، فإن جدول أعمال متكاملا للأمن العالمي أصبح تحديا لنا الآن. ولم يعد الطرفان المتخاصمان في صراع الشرق والغرب القديم، في مواجهة التهديدات المتعددة لبقاء الإنسانية، يقفان في مواجهة كل منهما الآخر؛ فهما يواجهان الآن نفس الخطر، الذي صور على نحو مؤلم للغاية بتقسيم بني الإنسان الى شمال غني وجنوب فقير. وبمرور كل يوم، يزداد وضوح حقيقة أن جميع البلدان بحاجة الى التعاون من أجل محاربة المشاكل العالمية الأساسية: مستقبل الأسلحة النووية، وانتشار أسلحة التدمير الشامل، والفقر المنتشر، وتدمير البيئة، والإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، ونضوب الموارد غير المتجددة. وإن تطوير إطار سياسي وقانوني دولي مستقر وفعال يقتضي اتباع نهج شامل إزاء السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ولا بد أن تفسح سياسات القوة المجال أمام إعمال قواعد القانون فيما بين الدول. ويلزم وجود ثلاثة تطورات يعزز بعضها البعض. أولا، يتعين على الأمم أن تصمم، كما تعهدت عند توقيعها ميثاق الأمم المتحدة، على تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، مثل الوساطة والتحكيم والتفاوض. ثانيا، لا بد من تعزيز المؤسسات الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والهيئات الإقليمية والوكالات الفرعية للأمم المتحدة. ثالثا، يجب تعبئة الرأي العام، وهنا تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور حيوي.

يدرك الكرسي الرسولي من التقرير الهام للغاية للأمين العام، بطرس بطرس غالى، المعنون "خطة للسلام"، أن هناك دعوة للتحرك في هذا الاتجاه بالضبط. فإن الاقتراحات العملية التي قدمها من أجل دفع الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وصون السلم، تمثل خطوة أساسية الى الأمام في تحديد الآلية الفعالة لحل الصراعات دون حرب. وقد اهتم وفدي بصفة خاصة بما يسميه الأمين العام "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" (A/47/277، الفقرة ٥): أي، الإجراء الذي يستهدف تحديد ودعم الهياكل اللازمة لترسيخ السلم من أجل تفادي الارتداد إلى حالة الصراع. وتشمل مثل هذه الخطوات نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقا، وتدمير الأسلحة، وعودة اللاجئين إلى أوطانهم، وتدريب موظفي الأمن، ورصد الانتخابات، والعمل على تشجيع حماية حقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات الحكومية.

وكما لاحظ الأمين العام يلاحظ وفدي أيضا

"مفهوما أخلاقيا مشتركا آخذا في الظهور على نحو متزايد، يشيع بين أمم العالم وشعبوه".

(A/47/277، الفقرة ١٥)

وهذا يعطي مهمة أوسع للهيئة العالمية كي تعالج، وهذا لم يكن ممكنا في سنوات شلل الحرب الباردة، الأسباب العميقة للصراع وهي: اليأس الاقتصادي والجور الاجتماعي والقمع السياسي. ولدينا ثقة أكبر الآن في أن المنزلق الخطير الذي وقعت فيه الإنسانية يمكن إخراجها منه، بل وسده، بتحطيم محور العلاقة المدمرة بين النزعة العسكرية والأمن. يجب ألا يضيع العالم الفرصة التي سنحت له في لحظة التحول التاريخي هذه لإزالة النزعة العسكرية من السياسات الأمنية.

إن الهدف من إزالة النزعة العسكرية على الصعيد العالمي هو خفض دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية. ويمتد هذا ليتجاوز خفض القوات حتى يشمل إعادة صياغة السياسات الوطنية حتى تقضي وبأن الحرب ليست مفيدة، وليست ضرورية، وإن الإعداد للحرب يقوض الأمن الجماعي. ولا بد من كسر سلسلة تكنولوجيات صنع الحرب، وينبغي لسياسات الأمن البديلة ألا تسمح بالعيش من خلال خفض الأسلحة فحسب ولكن أيضا من خلال نبذ الحرب.

وشهد العام الماضي اتفاقا يستهدف إجراء خفض، بنسب جذرية لترسانة الأسلحة النووية الهائلة التي تمتلكها الدولتان العظميان الرئيسيتان. وبعد سنوات طويلة من المفاوضات، تم التوصل الى مشروع اتفاقية لحظر إنتاج الأسلحة الكيميائية. ويجري الإعداد لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويشيد الكرسي الرسولي بهذه المنجزات، ويود أن يعرب عن تأييده الكامل لكل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسجل الأسلحة التقليدية. ومع ذلك تجدر ملاحظة، أن تلك الخطوات الرائعة، وإن أعطت قوة دفع لعملية نزع السلاح، لكنها لا تعد كاملة في حد ذاتها.

ولا بد أن يدرك أولئك الذين يسعون الى إيجاد عالم أكثر أمنا عن طريق تخفيض الأسلحة النووية أن السيف النووي المسلط على رقابنا لن يُرفع إن لم تخفض جميع البلدان أسلحتها التقليدية تخفيضا جذريا بحيث تُستبعد قدراتها الهجومية، وأن التخفيضات العميقة واسعة النطاق في الأسلحة التقليدية ولن تُجرى إن لم تتعمق جذور الإرادة السياسية الحقيقية الرامية الى نزع السلاح والوضوح في مجال تجارة الأسلحة، الأمر الذي يسمح بإنشاء مؤسسات دولية لإعمال السلم. ومحصلة هذا كله هو إبعاد شبح الحرب عن الإنسان والارتقاء بالحضارة البشرية الى المستوى الذي أراده الله لها.

ومحور هذه الجهود الجديدة لبناء الثقة والتعاون في أوساط المجتمع الدولي هو توسيع نطاق الجهود الرامية الى تحقيق وقف اختياري للتجارب النووية من أجل التوصل الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية التي طال السعي لإبرامها. وقد أصبح العالم أقرب الآن عما كان عليه من قبل من تحقيق نظام يمكن أن يؤدي الى وقف التجارب النووية التي تجريها جميع البلدان في جميع الأوقات. ويعد هذا الحظر أساسيا للنجاح في مد أجل معاهدة عدم الانتشار الى ما بعد عام ١٩٩٥. والمرحلة الراهنة غنية بإمكاناتها وينبغي ألا نضيعها. ولم يعد يكفي مجرد تخفيض المخزونات النووية. يجب أن يتحرك العالم نحو إلغاء الأسلحة النووية عن طريق فرض حظر عالمي غير تمييزي، مع تفتيش مكثف تقوم به سلطة عالمية. ولا يجرؤ أحد على القول بأن تحقيق ذلك أمر عسير، فقد شهدنا في التاريخ تحقيق تطورات إيجابية ما كانت لتخطر على البال.

إننا نعيش لحظة نرى فيها أحلام الأمس وقد أصبحت واقع اليوم. وعفا الزمن على استراتيجية الردع النووي الخطيرة. ولم تعد ثمة حاجة للأسلحة النووية. والحرب نفسها لا مكان لها في عالم أصبح فيه الأمن الجماعي السمة الرئيسية.

إن عمل هذه اللجنة لم ينته بأي حال من الأحوال. ينبغي لها عن طريق القرارات التي تتخذها وما تنادي به، أن تشجع على الاجتياز التاريخي عبر مرحلة المذهب العسكري. يجب عليها أن تعزز تدابير بناء

الثقة، ووقف انتشار أسلحة التدمير الشامل، ووقف تجارة الأسلحة، وأن تحفز بصوت واحد على التفاوض الفوري على حظر التجارب النووية.

وسيمهد هذا النشاط التدريجي الذي يبعث على الأمل الطريق أمام تحقيق مغانم سلم دائمة الأبعاد. وتعني نهاية الحرب الباردة أن بالإمكان الاستعاضة الآن عن نفقات الأمن العسكري بالانفاق على تحقيق أمن الشعوب. فتخفيض ٣ في المائة فقط سنويا من الانفاق العسكري يوفر غنائم سلم متراكمة مقدارها ١,٥ ترليون دولار في فترة التسعينات. وكما أشار قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، فإن "تحويل الموارد الهائلة المتحصلة من عملية الإفراج هذه [الى البلدان النامية] يشكل جهدا جديدا في التعاون والتضامن بين الشعوب والأمم".

وقد دعت الكنيسة عبر القرون الى كلمات النبي أشعيا التي تقول "فيطبعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل". ويكمن أملنا الآن في تفتح الفكر وفي إزدهار العمل. إن العمل الجماعي والأمن الجماعي هو واقع العصر الجديد.

السيد براساد (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة الفعالة للغاية التي تقودون بها مداولات هذه اللجنة البالغة الأهمية. ومع وجود شخص له علمكم وخبرتكم ومهارتكم في رئاسة اللجنة الأولى فإننا على ثقة من أن أعمالها ستحقق نتائج مثمرة في هذه الدورة للجمعية العامة.

تجري المناقشة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي وسط تغيرات عميقة في العلاقات الدولية. وتتمثل إحدى السمات الهامة لمفهوم ما بعد الحرب الباردة في التركيز المتزايد على الجوانب غير العسكرية للأمن. وما برح تخفيض الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما في ميدان الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، يحتل أعلى درجات الأولوية التي يستحقها ومع ذلك، فقد آن الأوان، كما لاحظ الأمين العام في بيانه أمس في الاحتفال بأسبوع نزع السلاح، لإدماج مسائل نزع السلاح وخفض الأسلحة في الإطار الأعرض لجدول أعمال السلم والأمن الدوليين.

ويشارك وفدي الأمين العام ملاحظاته مشاركة تامة، ويرحب بتقريره حول الأبعاد الجديدة لتنظيم التسلح ونزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ونحن ننظر الى إدماج نزع السلاح والمسائل الأمنية في المناقشات الجارية في هذه اللجنة كخطوة نحو تحقيق هذه الأهداف الأكبر.

إن التغييرات البعيدة المدى التي نشهدها خفضت الى حد ما من خطر الحرب النووية. وظلت قوة الدفع التاريخية التي تولدت من توقيع معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى مستمرة

باتجاه القضاء على الأسلحة النووية عن طريق معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ويسعدنا أن مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد صدق مؤخرا على تلك المعاهدة. وترحب نيبال بالاتفاق الذي توصل اليه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في صيف هذا العام بإجراء خفض كبير آخر في ترساناتهما النووية. ونأمل أملا مخلصا في أن تؤدي التخفيضات المطردة في الترسانات النووية لأهم دولتين حائزتين على الأسلحة النووية الى تشجيع الدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية على المشاركة في هذه العملية.

لقد ظل انتشار الأسلحة النووية مدعاة لقلق المجتمع الدولي لزمن طويل. وقد أضيف الى هذا القلق العالمي تفكك الاتحاد السوفياتي السابق. وفي هذه الأوقات المليئة بالغموض، تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في التعاون الدولي. وبانضمام الصين وفرنسا، اكتسبت المعاهدة حيوية متجددة. وقد لاحظنا أيضا بارتياح إعلان كازاخستان وأوكرانيا وبيلاروس عن نيتها في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. ويؤيد وفدي بشدة الرأي القائل بأن المعاهدة بحاجة الى التعزيز والوصول الى العالمية، ومد سريانها الى ما بعد عام ١٩٩٥ دون حدود.

ما برح وقف التجارب على الأسلحة النووية هدفا له الأولوية في مجال نزع السلاح النووي وسيكون الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب خطوة أساسية في اتجاه تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وإننا نرحب بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنت عنه فرنسا والاتحاد الروسي. كما نرحب بتحرك الولايات المتحدة نحو الحد من التجارب. ويأسف وفدي لعجز دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٢ عن إعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية. ونأمل بصدق أن تُغتنم قوة الدفع التي تولدت عن التطورات التي حدثت مؤخرا من أجل التحرك الحاسم نحو الحظر الشامل للتجارب.

ويسعد وفدي أن مؤتمر نزع السلاح قد انتهى من مفاوضاته حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي طال انتظارها. وإننا نتطلع الى سريان هذه الاتفاقية التاريخية التي تُحرم فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل في أقرب وقت.

ويعد الوضوح في مسألة التسلح وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح. وقد تلقينا مع الاهتمام تقرير فريق الخبراء في هذا الصدد. ونأمل مخلصين أن يهتدى في تسيير هذه الأداة الجديدة للأمم المتحدة بالحاجة الى الحفاظ على توازن دقيق بين حقوق الدول المشتركة وواجباتها.

إن نزع السلاح التقليدي وتدابيره على الصعيد الإقليمي ما فتئت تحظى في السنوات الأخيرة بالاهتمام الذي تستأهله. ولقد رأينا أن تدابير بناء الثقة وبناء الأمن لها دورها الهام في تهيئة الظروف المؤاتية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي أن تأخذ تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن في الحسبان التصورات والاعتبارات الأمنية الخاصة بالمناطق المعنية. وفي هذا السياق، أود أن أشير الى العمل الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الكائن في كاتماندو في نيبال. وقد اعترف بأن المناقشات المثمرة التي جرت في اجتماع غير رسمي تحت إشراف المركز الإقليمي في كاتماندو تمثل خطوات هامة صوب استكشاف تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن والخيارات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على منطقة آسيا - المحيط الهادئ الحساسة. وفي ضوء التأكيد المتزايد على النهج الإقليمية، يتعين على المركز الاضطلاع بدور هام كمحفل يستطيع فيه الدبلوماسيون والخبراء مناقشة مسائل نزع السلاح ومسائل تخفيض الأسلحة، ومسائل السلم والأمن. وعلى الرغم من أهمية ما تنطوي عليه هذه المجالات من إمكانات، يتوقف نجاح سير العمل في المركز على تقديم التبرعات السخية له. ويرى وفدي أن من دواعي مصلحتنا المشتركة أن نشجع هذه المراكز، وأن ندعم أنشطتها بالتبرعات الطوعية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أؤكد مرة أخرى اقتناع وفدي بأن الأمم المتحدة لها دور مركزي ينبغي أن تقوم به فيما يتعلق بمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن. إن التغيرات الجوهرية التي حدثت في العلاقات الدولية توفر فرصة فريدة لهذه المنظمة. وقد شهدنا النتائج المحمودة لقرار ترشيد أعمال هيئة نزع السلاح. إن اعتماد هيئة نزع السلاح للمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية في دورتها الموضوعية هذا العام، كان إنجازا هاما. وحقق مؤتمر نزع السلاح إنجازا تاريخيا باعتماد الاتفاقية العالمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية، وينبغي أن يركز جهوده الآن على البنود الرئيسية الأخرى المدرجة على جدول أعماله - وخاصة البنود المتصلة بنزع السلاح النووي. ويلبي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح حاجة هامة من حاجات المجتمع الدولي - هي الحاجة الى مواد البحوث المستقلة والمتعمقة بشأن مختلف جوانب نزع السلاح.

إن حق الدفاع عن النفس حق مقدس معترف به في الميثاق. غير أن تسلط فكرة الأمن العسكري في الوقت الراهن لا يتماشى مع رؤيا نظام ما بعد الحرب الباردة العالمي الذي نصبو إليه جميعا. إن هذه المنظمة توفر المحفل المناسب لكل البلدان - كبيرة كانت أو صغيرة، قوية كانت أو ضعيفة - للعمل سويا صوب تلك الأهداف الكبرى.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠